

دستور واحد لبلد واحد

كيف ستستفيد جامو وكشمير و لاداخ؟

خلال الأسابيع الأخيرة ، تم اتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بجامو وكشمير، حيث تم إلغاء المادتين 370 و 35 (أ) أو تعديلها بشكل كبير، وتم كذلك إجراء تغييرات مهمة أخرى. السؤال هو: كيف ستفيد هذه التغييرات الرجل العادي؟ وما هي المزايا التي ستعود على المنطقة جراء هذه القرارات؟

المادتان 370 و 35 (أ) هي السبب وراء تخلف جامو وكشمير

لقد كانت ولاية جامو وكشمير على مدى سنوات عديدة في الماضي ضحية الدعاية المعادية للقومية والتي تحض على القيام بأعمال إرهابية ضد المواطنين الأبرياء. وكانت المادتان 370 و 35 (أ) أدوات مفيدة للعناصر المؤذية لاستغلالها لإثارة النزعة الانفصالية والحض على الإرهاب. أبقت هاتان المادتان الولاية معزولة وبعيدة عن عمليات التنمية في البلاد لفترة طويلة. لم يستفد من الوضع الخاص الممنوح للولاية سوى فئة قليلة للغاية على سبيل المثال قادة حزب "مؤتمر حريات جميع الأطراف" والعاملين لحسابهم. وعلى الرغم من تخصيص أموال ضخمة للولاية، كان هناك تحسن محدود للغاية في أوضاع الفقراء والفئات المهمشة. وبنفس الطريقة نجد أنه على الرغم من أن البرلمان الهندي أقر عدداً من القوانين التقدمية لصالح أبناء الشعب الهندي ورفاههم ، إلا أن معظم تلك القوانين لم يكن في الإمكان تطبيقها على جامو وكشمير، مما كان يحرم سكان جامو وكشمير من المزايا التي تتوفر لباقي مواطني الهند الآخرين.

كيف سيكون التغيير الآن؟ كيف سيؤدي هذا التغيير إلى نهاية الفقر وتعزيز التنمية والنمو؟

فيما يلي نستعرض بعض السبل، التي ستمضي بها قاطرة التطور والتقدم للوصول إلى عامة الشعب في الولاية. سيقوم المستثمرون بضخ رؤوس الأموال والموارد، ومن ثم سيتم إرساء صناعات وخدمات، وستزيد فرص العمل ، وعدد المعاهد التعليمية الكبرى، وسوف ينمو القطاع الصحي ، ويتحول القطاع الزراعي ، سيشهد قطاع التصنيع القائم على المنتجات الزراعية قفزة كبيرة للأمام. وسيتم تطبيق كافة البنود والقوانين المتعلقة بالنواحي الإيكولوجية والبيئية، ومن ثم سيتم الحفاظ على الجمال الطبيعي. وستصبح الآن كافة الحقوق الأساسية، التي يتمتع بها المواطنون في بقية أنحاء الهند، متاحة لسكان جامو وكشمير ولاداخ.

الفوائد التي تعود على القبائل الواردة في جداول الدستور

- على الرغم من وجود ما يقرب من 12 ٪ من السكان ، لم يكن يتمتع مجتمع القبائل الواردة في جداول الدستور تتمتع بأي حصص على المستوى السياسي
- أصبح قانون القبائل المجدولة وغيره من سكان الغابات التقليدية (الاعتراف بحقوق الغابات) لعام 2006 ساري المفعول. لم يكن هناك قانون مماثل على مستوى الولاية.
- أما الآن سيحصل مجتمع القبائل الواردة في جداول الدستور على تمثيل سياسي من خلال حجز حصة لهم في مقاعد الجمعية العامة كما هو الحال في باقي أنحاء البلاد
- سيتم الآن حماية حقوق المجتمعات القبلية/ والمجتمعات القبلية التي تعيش في الغابات منذ أجيال.

القضاء على التمييز بين الجنسين – حصول المرأة على حقوقها كاملة

- سيتم الآن حماية كافة حقوق الملكية وجميع الحقوق الأخرى للمرأة المتزوجة من خارج الولاية.
- تزوجت نساء كثيرات من الولاية واستقررن في أجزاء أخرى من البلاد وحتى في الخارج.
- تحتفظ جميع هؤلاء النساء الآن بالحقوق الكاملة والقانونية على سواء بملكية الأرض وغيرها من كافة الحقوق الأخرى
- جميع القوانين واللوائح التي تم اتخاذها على مستوى الحكومة المركزية، والتي تحمي حقوق النساء والأطفال سوف تصبح قابلة للتطبيق بالكامل على الولاية، مثل: قانون حظر زواج الأطفال ، وقانون حماية المرأة من العنف الأسري ، وقانون العدالة للأحداث ... الخ.
- ينص قانون لجنة حماية حقوق الطفل لعام 2005 على المحاكمة السريعة للجرائم المرتكبة ضد الأطفال، أو انتهاك حقوق الطفل وما إلى ذلك من جرائم. وسوف يسري هذا القانون الآن في الولاية وسيضمن الحماية الكافية للمرأة وحقوق الطفل.
- يجعل قانون التعديلات الدستورية 86 لعام 2002 (الحق في التعليم) التعليم حقًا أساسيًا للأطفال في الفئة العمرية من 8 إلى 14 عامًا. وسيتم تطبيق المزايا، التي كانت متاحة بموجب ذلك القانون، الآن في جامو وكشمير وكذلك ضمان التغطية التعليمية الشاملة.

الفوائد التي تعود على الطبقات المجدولة و الطبقات الدنيا الأخرى

- لم يحصل الموظفون من أبناء الطبقات المجدولة على كافة الفوائد المرتبطة بتخصيص نسبة لهم في العمل ولاسيما فيما يتعلق بالترقي الوظيفي مثل زملائهم في باقي أنحاء الهند.
- تم حرمان أفراد فئة "صفائي كارامشاري" في الولاية من حقوق المواطنة، ونتيجة لذلك لم يتمكنوا من الحصول على وظائف، الأمر الذي أجبرهم على العمل في الصرف الصحي.
- سوف يحصل جميع أبناء فئة "صفائي كارامشاري" من عمال الصرف الصحي الآن على الجنسية الكاملة، و من ثم التمتع بكافة الحقوق والمزايا ، وسيتم بحث كافة شكاوهم.
- قانون اللجنة الوطنية لفئة "صفائي كارامشاري" لعام 1993 سوف يسري الآن في الولاية.
- سيؤدي ذلك إلى تحسين ظروف عمل هؤلاء الأفراد وتوفير سبل للبت في الشكاوى والمظالم المقدمة منهم
- سيحصل أبناء الطبقات الدنيا الأخرى في جامو وكشمير على حقوقهم في التوظيف والتعليم - وسوف يحصلون على مزايا التخصيص الكاملة كما هو الحال في باقي أنحاء البلاد.

العدالة للاجئين من غرب باكستان

- يوجد أكثر من 20 ألف لاجئ من غرب باكستان ينظر إليهم باعتبارهم أجنب في بلدهم.
- تم حرمان هؤلاء اللاجئين من جميع الحقوق الديمقراطية وكذلك حقوق المواطنة والملكية.
- سوف يتمتع هؤلاء المهاجرون الآن بكافة الحقوق الديمقراطية والحقوق الأخرى كمواطنين في الهند.

حكومة ولاية جامو وكشمير